A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/520
2 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN/SA COLLECTION
SEP 10 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البنـــود ١٢ و ٢١ و ٤٣ و ٧٧ و ٧٨
و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٣ و ٨٨
و ٨٩ و ٩٠ و ١٣٧ و ١٤٣ مـــــن
جدول الاعمـال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا :

(أ) الاستعـــراض والتقييـــم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصـادي والتنميـة فـي افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(ب) مشاكـــل السلـع الاساسيـة فـــي افريقيـــا

بدء المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

حمايـة المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

91-32377 ١٩٣٥ح(٩١)

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر
في البلدان النامية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تنمية الموارد البشرية

تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في
الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ،
وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في
البلدان النامية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع
وتحديث الانشطة الإنتاجية في البلدان النامية

إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها
الامم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ، ١٩٩١ موجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم لغانا
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، المعتمد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بمناسبة اجتماعهم السنوي الخامس عشر المعقود في مقر الامم المتحدة في نيويورك (انظر المرفق) .

وباسم مجموعة الـ ٧٧ ، أكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٢ و ٣١ و ٤٣ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ١٣٧ و ١٤٣ من جدول الأعمال .

(توقيع) السفير كوفي نيديفو آووتور
الممثل الدائم لغانا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

المرفق

الإعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧

أولا

١ - عقد وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ اجتماعهم السنوي الخامس عشر في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٢ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بقبول انضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال ، فضلا عن استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، الى عضوية الامم المتحدة . اذ أن من شأن قبول أولئك الاعضاء الجدد تقوية هدف عالمية الامم المتحدة .

٣ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بنتائج المؤتمر الوزاري العاشر لحركة عدم الانحياز المعقود في أكرا ، غانا ، في الفترة من ٢ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٤ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في جنيف يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن موضوع : "أثر التطور الاخير في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وبخاصة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، فضلا عن اثره على التعاون الاقتصادي الدولي" ، كما رحبوا بما قدمته الندوة المعقودة في الجزائر في الفترة من ٤ الى ٦ أيار/مايو ١٩٩١ من مساهمة مفيدة في الإعداد لهذا الاجتماع . ولاحظ الوزراء مع الارتياح التأكيدات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل المتعددة الاطراف بالا تكون المساعدة المقدمة الى بلدان أوروبا الشرقية على حساب البلدان النامية .

٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية ، التي تعزى الى حد بعيد الى وجود بيئة اقتصادية دولية غير مواتية . ولاحظ الوزراء بقلق أيضا أنه ما زال للسياسات المالية والنقدية غير المناسبة للبلدان الصناعية الرئيسية اثر سلبي خطير على التوقعات المتعلقة بالنمو والتنمية في البلدان النامية . وحث الوزراء على ضرورة عكس مسار

الاتجاه الى استبعاد البلدان النامية ، وتهيئة الظروف لحفز النمو والتنمية على نطاق واسع ، ولا سيما في البلدان النامية .

٦ - وكرر الوزراء تأكيد أن التطورات الاخيرة في الميدان السياسي والاقتصادي الدولي قوت عزمهم على تحقيق أهداف ومقاصد مجموعة الـ ٧٧ الواردة في الاعلانات الوزارية السابقة ، وبخاصة إعلان كاراكاس الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء الجهود المنسقة التي تبذل لإدخال المشروطية - السياسية والاجتماعية والاقتصادية - عند إعادة تعريف أسس التعاون الاقتصادي الدولي . وشدّد الوزراء على أن درب التنمية الذي يسلكه أي بلد هو نتاج تفاعل معقد لعوامل تاريخية واجتماعية وجغرافية وثقافية . وعلى كل بلد أن يحدد لنفسه أهدافه ومقاصده وأولوياته الوطنية في سياق كفاحه للقضاء على الفقر والتعجيل بالنمو والتنمية مع ممارسته التامة لحقوقه السيادية . وشدّد الوزراء على أن دور التعاون الدولي هو دعم وتكميل الجهود الوطنية للبلدان النامية . وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن تشككهم في الافتراضات التي بنيت عليها منهجية أحد المنشورات الإنمائية الاخيرة الصادرة عن إحدى وكالات الامم المتحدة ، والتي ترمي الى فرض منظور موحد للنمو والتنمية ، مع إغفال ما يتسم به كل بلد من تنوع وتفرد .

٨ - وأكد الوزراء أهمية وملاءمة القرارات التاريخية التي اعتمد بها إعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وكرر الوزراء الإعراب عن الحاجة الى توافر الارادة السياسية لدى البلدان المتقدمة النمو من أجل تنفيذ التزاماتها الواردة في تلك القرارات بصورة فعالة .

٩ - وأكد الوزراء مجددا أنه في عالم يزداد ترابطا يتوقف الى حد بعيد تحقيق هدف البلدان النامية المتمثل في التنمية الاقتصادية القابلة للادامة على وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية . وقال الوزراء إنهم يرون ضرورة أن يوفر النظام الاقتصادي العالمي الناشئ مزيدا من تكافؤ الفرص الاقتصادية لجميع الدول ، ويكون من أهم سمات ذلك ، تعزيز النظام التجاري الحر والمفتوح وغير التمييزي والمتعدد الاطراف والتنسيق الاقتصادي الكلي الفعال ، ووضع نظام مالي يكفل تهيئة الظروف المستقرة المؤدية الى التنمية في مجال الاقتصاد العالمي . وفي هذا السياق ينبغي توسيع نطاق

تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية الدولية ، بحيث يأخذ في اعتباره شواغل جميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية . وينبغي توجيه هذا التنسيق صوب النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على الصعيد العالمي ، بغية تحقيق توزيع عادل لثمار التقدم من خلال اقتصاد عالمي موسع .

١٠ - وسلّم الوزراء بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدف يعتبر أيضا عنصرا أساسيا لضمان السلم والامن الدائمين . ولاحظ الوزراء التغيرات الاخيرة التي طرأت على الاوضاع السياسية الدولية ، وشددوا على أن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أصبحت أكثر الحاحا عن ذي قبل من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد عادل وشامل . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد أن هناك حاجة ماسة الى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب ، على أساس بنّاء ، كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

١١ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم باقتراح الامين العام للامم المتحدة من أجل عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، وأعربوا عن الامل في أن يتخذ هذا الاقتراح شكلا محددا في خلال الدورة العادية السادسة والاربعين للجمعية العامة .

١٢ - وأشار الوزراء الى دور الامم المتحدة في تعزيز السلم والامن ، وأكدوا الحاجة الى جعل منظومة الامم المتحدة أكثر استجابة للاحتياجات والاهداف والاولويات الإنمائية للبلدان النامية .

١٣ - وأحاط الوزراء علما بتدابير اصلاح إعادة تشكيل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ، وكرروا تاكيد اهمية دور الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل تعزيز تنمية البلدان النامية ، وقرروا السعي لكي تكون الامم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية وكفاءة لتتمكن من مواجهة التحديات الجديدة . اذ يجب على الامم المتحدة في جميع هياكلها الحكومية الدولية أن تعمل على تحقيق مزيد من الانصاف والتوازن في تمثيل أعضائها بما يعكس تزايد عضويتها ، وهدف جعل عملية اتخاذ القرارات فيها أكثر ديمقراطية وشفافية .

١٤ - وفيما يتعلق ببند جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ ، أكد الوزراء ضرورة استئناد المناقشة والنتيجة الى تعريف واضح لانواع حالات الطوارئ والى احترام المبادئ

الاساسية للسيادة الوطنية ، والى طلب البلد المتضرر وموافقته ، والى تخصيص موارد مالية جديدة واضافية لهذا الغرض ، على أن يؤخذ في الاعتبار الهيكل الحالي لمنظومة الامم المتحدة في هذا المجال ، وأن تراعى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في هذا الصدد . وتحقيقا لهذه الغاية أكدوا الحاجة الى أن تبذل البلدان النامية جهدا متضافرا لكي يصبح موقفها بشأن هذا البند منسقا ومتساوقا .

ثانيا

١٥ - اكد الوزراء أن مشكلة الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية ما زالت تفرض قيودا شديدة على نموها الاقتصادي وتنميتها . فقد استنزفت خدمة هذه الديون الخارجية الكبيرة الموارد اللازمة للاستثمار استنزافا كبيرا . كما ادت الى حالة نقل صافي متزايد سنويا للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . وقد كانت استجابة المجتمع الدولي لمشكلة الديون متقطعة ومجزأة وغير كافية . واكد الوزراء أنه لا يمكن إلاّ لحل شامل ودائم لمشكلة الديون الخارجية ، يراعي الحاجة الى تقليل حجم وخدمة جميع أنواع ديون جميع أنواع البلدان الدائنة تقليلا كبيرا ، ويشمل كل التدابير الوقائية لمنع تزايد مشكلة الديون أن يؤدي الى التخفيف من هذا العبء الواقع على العالم النامي . وإن لم تتخذ هذه التدابير ستحبط الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتعجيل بتنميتها ، وسوف يسفر ذلك عن زيادة احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية عنيفة . واكد الوزراء في هذا الصدد أن الحل الدائم يجب أن يتضمن تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من القيود بوصفه أهم مصدر للنمو الحقيقي والتنمية ، وبالتالي أهم مصدر للموارد التي تحتاجها البلدان المدينة لمواجهة التزاماتها المالية . كما لاحظوا مبادرات وتدابير تخفيف الديون التي اتخذت مؤخرا ، بوصفها خطوة مهمة نحو ايجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية ، وأكدوا الحاجة الى اتخاذ ترتيبات مماثلة لصالح جميع البلدان النامية المدينة . وأعربوا مجددا في نفس الوقت عن استصواب البحث في اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بالديون والتنمية ، وتحت رعاية الامين العام للامم المتحدة ، عن أفكار جديدة ومبتكرة لحل مشكلة الديون الخارجية .

١٦ - واكد الوزراء أن التمويل التساهلي غاية في الاهمية للبلدان النامية . وحثوا البلدان المتقدمة على العمل من أجل الوفاء بالتزامها ببلوغ الهدف المعتمد دوليا وهو تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية .

١٧ - واكد الوزراء مجددا أن تقلص تدفق الموارد وندرتها أمر يثير بالغ القلق . ولاحظوا في هذا الصدد أن التدفقات المالية التجارية الى البلدان النامية قد توقفت تقريبا . علاوة على ذلك انخفض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية ، وقد كان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر في العقد الماضي موجها نحو الثلاثي - الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليابان وأمريكا الشمالية . في حين اتخذ عدد كبير من البلدان النامية تدابير مهمة من أجل اصلاح اقتصاداتها واضفاء صفة التحرر عليها ، ولم تقابل هذه الجهود بزيادة في مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه البلدان .

١٨ - واكد الوزراء من جديد الحاجة إلى اصلاح النظام النقدي الدولي الحالي ، الذي يقوم على أساس الدور المسيطر للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية . واعربوا عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة لإجراء اصلاح ذي شأن وإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي . وينبغي أن يكفل صندوق النقد الدولي المراقبة المتعددة الاطراف الفعالة لاسيما على إتجاهات موازين المدفوعات وسياسات الصرف لدى البلدان المتقدمة النمو الرئيسية . وطالبوا بتوسيع نطاق المشاركة في عملية تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية العالمية .

١٩ - وكرر الوزراء الإعراب عن اقتناعهم بضرورة إقامة نظام تجاري دولي حر ومفتوح وغير تمييزي من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان لا سيما البلدان النامية . ولاحظوا مع القلق أن التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات التي تصدرها البلدان النامية مازالت تتسم بعدم استقرار الاسواق ، والتدهور الحاد والمستمر في أسعار تلك المنتجات ، وتقييد إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، والارتفاع المفاجئ للحمائية ، والمنافسة غير النزيهة ، وإعانات الانتاج والصادرات من جانب البلدان المتقدمة النمو وفي بعض الحالات تثبيت الاسعار من جانب بعض الشركات عبر الوطنية . ووافق الوزراء على أن أداء التجارة الدولية سيصل إلى أحسن ما يمكن في بيئة يسودها النمو والدينامية في الاقتصاد العالمي . وهناك حاجة لتوجيه السياسات والتدابير في المقام الاول إلى وقف الاتجاهات السلبية ، لا سيما التي ظهرت في العقد الاخير ، وعكس مسارها . وينبغي تعزيز المنظمات الدولية في ميدان التجارة كي تؤدي دورها في تحقيق هذه الاهداف . كما يتطلب تعزيز نظام التجارة حلّ عدد من المسائل الجارية ، والتي يتسم بعضها باهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وباهمية حاسمة بالنسبة لعملية التنمية .

٢٠ - وأكد الوزراء من جديد إلتزامهم بالعمل على أن تتكلل بالنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في إطار الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وذلك من أجل تلافي العواقب السلبية التي من المؤكد أن تقع ، إذا فشلت ، على البلدان النامية . إن التوصل إلى نتيجة مبكرة وشاملة ومتوازنة تماما للمفاوضات ، تراعي مصالح جميع الاطراف ، لا سيما إحتياجات وإهتمامات البلدان النامية ، هو وحده الذي من شأنه أن يكفل قيام عهد جديد من النمو للعالم بأسره . وتحقيقا لهذه الغاية ، حثوا بصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو على أن تمتثل للالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان بونتا دل إستي وفي الاجتماعين الوزاريين اللذين عقدا في مونتريال وبروكسل ، وطلبوا إلى جميع البلدان النامية أن تعزز فهمها المتبادل وتضامنها معا في العملية التفاوضية في جولة أوروغواي .

٢١ - وأكد الوزراء من جديد أهمية دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، بما يتسم به من طابع عالمي وما له من ولاية إنمائية ، في التعاون الاقتصادي الدولي وفي صياغة حلول متعددة الاطراف في المجالات المترابطة المتعلقة بالنقد والمالية والتجارة والسلع الاساسية والتنمية . وأعرب الوزراء عن القلق لعدم تنفيذ الإلتزامات المضطلع بها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) تنفيذا كافيا . ولاحظوا أن الاونكتاد الثامن الذي سيعقد في كولومبيا في عام ١٩٩٢ ، سيعقد في مرحلة معقدة بصورة فريدة ، تشمل فرصا وتحديات معا للنهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية . وسيتيح الاونكتاد الثامن ، بجدول أعماله ذي المنحى الإنمائي ، فرصة متميزة للعودة إلى إجراء حوار مثمر بشأن التنمية مع مراعاة التغييرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية العالمية التي طرأت في الماضي القريب والترابط الوثيق بين أمور في جملتها التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية القابلة للإدامة . وأعرب الوزراء عن الامل الشديد في أن يغتنم شركاؤهم من العالم المتقدم النمو هذه الفرصة الفريدة التي يتيحها الاونكتاد الثامن من أجل التوصل إلى نتيجة عملية ايجابية إلى اقصى حد . وستنفخ النتائج الملموسة للمؤتمر حياة جديدة في الحوار بشأن التنمية ، وتوفر حافزا تمس الحاجة إليه للتعاون الاقتصادي متعدد الاطراف وتضفي قوة جديدة على عمل الاونكتاد فيما يتعلق بصنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي . وأكد الوزراء من جديد أن ولاية الاونكتاد مازالت صحيحة وارتأوا أن تعزيز الاونكتاد في المهام الاساسية الثلاث التي يضطلع بها وهي - التحليل العالمي ، والابتكار المفاهيمي ، وتنسيق السياسات ؛ والمفاوضات ؛ والمساعدة التقنية - سيكون مفيدا لتنشيط عملية التنمية لدى البلدان النامية .

٢٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن استمرار مشاكل السلع الاساسية الناجمة عن التدهور في معدلات التبادل التجاري وتزايد الحمائية قد أثر بالفعل تاثيرا معاكسا على البلدان النامية المصدرة للسلع الاساسية . وشددوا على الاهمية الفائقة التي تتسم بها التجارة الدولية في السلع الاساسية بالنسبة للاقتصاد العالمي وبصفة خاصة تاثيرها الغالب على تنمية أغلبية البلدان النامية . وأكدوا الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحسين تجهيز السلع الاساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها وذلك لمواصلة عملية تنويع اقتصاداتها وإعادة تشكيلها .

٢٣ - وأكد الوزراء من جديد أهمية البرنامج المتكامل للسلع الاساسية وتحقيقا لهذه الغاية أحاطوا علما ببرنامج تنمية السلع الاساسية التي يضطلع بها الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، والتي تقطع شوطا طويلا في تيسير الابتكارات التكنولوجية لمواجهة التحديات المتعلقة بالاستبدال والقدرة على التنافس التي تفرضها الانجازات السريعة التي يحققها العلم والتكنولوجيا . وطلب الوزراء إلى جميع البلدان التي صدقت على اتفاق إنشاء الصندوق المشترك أن تكفل أن يجري التشغيل الكامل لحسابي الصندوق المشترك في أقرب وقت ممكن . وحثوا أيضا البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاق على أن تعيد التفكير في موقفها . وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي أن يزيد التمويل للصندوق المشترك للسلع الاساسية .

٢٤ - ولاحظ الوزراء أنه لم يدخل حيز التنفيذ من الناحية الاقتصادية سوى اتفاق دولي واحد لسلع أساسية . وطلب الوزراء القيام في وقت مبكر بإعادة التفاوض بشأن اتفاقات دولية لسلع أساسية وتنشيطها وانعاشها ، حسب الاقتضاء ، وذلك لتعزيز تدابير دعم الاسعار للبلدان النامية التي تعتمد على تصدير السلع الاساسية .

٢٥ - وشدد الوزراء على أن العلم والتكنولوجيا يتسمان بأهمية حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . ويمكن تحقيق الفوائد المثلى من العلم والتكنولوجيا عن طريق الاشتراك في تعزيز وتدعيم القدرات المحلية لدى البلدان النامية وباستحداث طرائق فعّالة للوصول إلى التكنولوجيا ونقلها بشروط تيسيرية وتفضيلية . وأعرب الوزراء عن القلق إزاء تزايد الاتجاه إلى عرقلة التدفق الحر للتكنولوجيا إلى البلدان النامية . وتؤدي هذه التدابير ، سواء اتخذت من جانب واحد أو كانت متعددة الاطراف ، إلى توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتتعارض مع مبادئ التجارة الحرة ولا تتفق مع الهدف الاساسي الرامي إلى تعزيز التنمية في البلدان النامية عن طريق زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية .

٣٦ - ولاحظ الوزراء أنه لم يتم إحراز تقدم ذي شأن في تنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي أُعتمد في عام ١٩٧٩ . وفي هذا السياق ، طلبوا إلى جميع البلدان ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ، وإلى المؤسسات الإنمائية الدولية أيضا ، أن تدرس بجدية إمكانية إنشاء جهاز تابع للأمم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كما هو متوخى في برنامج عمل فيينا .

٣٧ - وأكد الوزراء من جديد أن الأغذية والزراعة ، وفي جملة أمور الانتاج الكافي والأمن الغذائي ، أمور تتسم بأهمية خاصة في تنمية البلدان النامية . وأبرزوا أهمية كفالة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق في إطار التحرير التام للتجارة الزراعية وتوريد المدخلات اللازمة للانتاج ، مع مراعاة مصالح البلدان النامية المستوردة الخالصة للأغذية . وشددوا أيضا على أن حدوث زيادة في الانتاج الزراعي في البلدان النامية يمكن أن يشكل أساسا للنمو الصناعي وتنويع هيكلها الاقتصادي . وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، أن يرصد عن كثب حدوث تطورات أخرى في حالة الأغذية العالمية وذلك بغية الاستجابة استجابة كافية وفي حينها لاحتياجات البلدان النامية . وطلب الوزراء إلى جميع البلدان المانحة كفالة مواصلة تقديم المساعدات من الأغذية وزيادة حصتها في المعونة الموجهة عن طريق برنامج الأغذية العالمي وذلك كي يتسنى للبرنامج أن يواصل نشاطه في دعم التنمية وفي تلبية الاحتياجات الطارئة من الأغذية للبلدان النامية . وأكد الوزراء من جديد أن الحق في الغذاء حق إنساني عالمي وينبغي ضمانه لجميع الناس وينبغي ألا يستعمل كأداة للضغط السياسي .

٣٨ - وأكد الوزراء من جديد أن توفير ما يكفي من الطاقة مسألة حيوية للتعجيل بالنمو والتنمية في البلدان النامية . وطلب الوزراء إلى جميع البلدان أن تساعد البلدان النامية في تنمية مواردها من الطاقة . وينبغي أن يستكشف المجتمع الدولي الطرق والوسائل للتغلب على ما للتقلبات في أسعار الطاقة من آثار معاكسة على البلدان النامية . ويلزم تطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، وفقا لأهداف برنامج عمل نيروبي ، وذلك نظرا لأهميتها الحاسمة بالنسبة لجميع البلدان .

٣٩ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء استمرار التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا . ولاحظوا كذلك أن معظم أقل البلدان نموا قد شهدت طوال العقد الماضي معدلات نمو سلبية وعانت من عدم كفاية المساعدة الإنمائية الدولية

لتنفيذ برامج تنميتها الاقتصادية وتحولها الهيكلي . وأعرب الوزراء عن تقديرهم للعديد من البلدان المتقدمة النمو وغيرها وللمنظمات الدولية على ما أسهمت به من أجل تخفيف الحالة الخطيرة إلى حد بالغ في أقل البلدان نموا من البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى ، وشددوا على ضرورة أن تستمر هذه الحملة وأن توسع . وأشاروا إلى نواحي الضعف الخطيرة التي تعاني منها أقل البلدان نموا ، فأكد الوزراء من جديد الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان وطالبوا بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا والتدابير الملموسة الاخرى في المجالات المحددة التي تعتبر ذات أهمية لحفز النمو والتنمية في هذه البلدان على أساس قابل للإدامة .

٣٠ - وأكد الوزراء من جديد أن الناس يمثلون عاملا رئيسيا في جميع الانشطة الإنمائية وأن تنمية الموارد البشرية وسيلة جوهرية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحثوا على الاضطلاع بتنمية الموارد البشرية بنهج اجمالي ومدروس جيدا ومتكامل ، مع مراعاة مجالات مثل الصحة والتحسينات التغذوية والتعليم والتدريب فضلا عن خلق المزيد من فرص العمل . وفي هذا الشأن ، ينبغي أن توضع مخططات تنمية الموارد البشرية بحيث تحقق القدرات المحتملة والمهارات والاعتماد على النفس وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة من اليد العاملة لدى البلدان النامية .

٣١ - وشدد الوزراء على أهمية بلوغ مستويات ملائمة من التصنيع في البلدان النامية كوسيلة من الوسائل الرئيسية لضمان تنشيط نموها الاقتصادي وتنميتها . وأشاروا إلى ضرورة تقديم مساعدة مناسبة في مختلف مراحل تصنيع البلدان النامية . ولاحظوا أن البلدان النامية أبعد ما تكون عن تحقيق الهدف الذي حدد في مؤتمر ليما لحصولها على ٢٥ في المائة من القيمة المضافة نتيجة التصنيع في العالم . وطلبوا تطبيق مبدأ الميزة المقارنة على التخلي التدريجي من وحدات صناعية في البلدان المتقدمة النمو في مجالات تكون فيها صناعات البلدان النامية أكثر كفاءة وتحقيقا لهذه الغاية طالبوا البلدان المتقدمة النمو بالغاء التدابير الحمائية التي تتخذ لدعم صناعاتها غير التنافسية .

٣٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الافريقية . ولاحظوا أن اعتماد افريقيا على عدد قليل من السلع التصديرية المدرة للدخل ، وهبوط معدلات التبادل التجاري للسلع الاساسية ، وازدياد عبء الديون ، أدى الى نشوء حلقة مفرغة بات من الصعب للغاية أن تخرج افريقيا منها . وزادت الديون الخارجية الافريقية زيادة كبيرة منذ عام ١٩٨٢ ، إذ تتجاوز الآن

٢٧٠ بليون دولار . ووجه الوزراء نظر المجتمع الدولي الى انه بعد مرور خمس سنوات على اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة لبرنامج الامم المتحدة للعمل من اجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، لم تختلف الازمة الاقتصادية التي تواجه البلدان الافريقية في الوقت الحاضر اختلافا كبيرا عما كانت عليه . وبالنظر الى الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ناشد الوزراء المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الكافي لتنفيذ برنامج جديد للتعاون الاقتصادي الدولي مع افريقيا في التسعينات بهدف احراز تحول وإدماج ونمو على نحو سريع للاقتصادات الافريقية بالاستناد الى اهداف وغايات يمكن قياسها وذلك في اطار زمني محدد تحديدا جيدا وبمعايير أداء داخلية داخل البرنامج يمكن رصدها .

٣٣ - واشار الوزراء الى جميع القرارات السابقة الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧ بشأن البلدان النامية غير الساحلية ولاحظوا بعين القلق أن التدابير المتخذة حتى الان لم تكن كافية لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تواجه هذه البلدان . وكرروا تاكيد ضرورة تناول المشاكل المحددة لهذه البلدان النامية فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الوصول الى البحر والاسواق العالمية . وأكدوا ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة وإجراء تحسين في نوعية وكفاءة وموثوقية مرافق النقل ، وتنويع اقتصاداتها وزيادة مواردها المالية ، والتعاون التقني بغية تعزيز الانشطة المذكورة أعلاه . وفي هذا السياق ، أكد الوزراء ضرورة واهمية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية .

٣٤ - وأدرك الوزراء المشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية بسبب صغر حجمها ، وبعدها ، وتعرضها البالغ للكوارث الطبيعية ، والقيود على النقل والاتصالات ، والمسافات البعيدة عن مراكز الاسواق ، والتوافر المحدود للمياه العذبة ، وشدة الاعتماد على الواردات ، واستنفاد الموارد غير المتجددة ، والنقص في عدد الموظفين الاداريين . ولاحظوا أن المشاكل المحددة للبلدان النامية الجزرية وتزايد وقوع الكوارث الطبيعية اخر نمو هذه البلدان وزاد تعرضها للبيئة الاقتصادية السلبية ، وأعربوا عن ضرورة قيام المجتمع الدولي ، لاسيما البلدان المانحة ومنظومة الامم المتحدة ، بتناول المشاكل المحددة لهذه البلدان الجزرية النامية .

٣٥ - وأكد الوزراء من جديد مبادئ الشمولية ، وتعددية الاطراف ، والتطوع و/او المنح ، والحياد ، وعدم المشروطية ، والمرونة في تلبية احتياجات التعاون التقني للبلدان النامية . واشار الوزراء الى اهمية تلبية الحاجات المتزايدة الى الموارد

في البلدان النامية فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية لاغراض التنمية . واكدوا أن الطريق الى بلوغ هذا الهدف هو الزيادة الكبيرة والعاجلة في القيمة الحقيقية للمستوى الاجمالي لموارد الانشطة التنفيذية لاغراض التنمية في منظومة الامم المتحدة على أساس مستمر ويمكن التنبؤ به ومضمون ، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة لاقل البلدان نموا . واكدوا كذلك أنه ينبغي للبلدان النامية ان تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشاريع الممولة من منظومة الامم المتحدة بغية ضمان ادارتها بصورة متكاملة ، وبغية تعزيز القدرات الوطنية ، وضمان الاستمرار الطويل الاجل والاثر الكبير للمشاريع في عملية التنمية . وفي هذا الصدد ، ينبغي ان يتاح للبلدان النامية مزيد من المرونة في انتقائها للكيانات المنفذة . وعلاوة على ذلك ، اكد الوزراء أنه ينبغي لبرمجة الانشطة التنفيذية ان تكون منسجمة انسجاما كاملا مع الاولويات والاهداف والخطط الوطنية والاستراتيجيات الانمائية للبلدان النامية التي تعتبر الجهة الوحيدة المسؤولة عن تعريفها . وفي هذا الصدد ، شدد الوزراء على ضرورة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ .

٣٦ - ولاحظ الوزراء ان نمو السكان السريع في البلدان النامية قد يشكل قيدا على جهودها الانمائية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم السياسات والبرامج الوطنية لجميع البلدان ، لاسيما البلدان النامية ، على أن يأخذ في اعتباره الحق السيادي لجميع البلدان في وضع واعتماد وتنفيذ سياساتها السكانية واضعا في اعتباره ثقافتها وقيمها وتقاليدها وكذلك ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وينبغي ان يصاحب هذه البرامج السكانية تحسينات في نوعية الموارد البشرية وزيادة في فرص العمل . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ .

٣٧ - ولاحظ الوزراء بعين القلق الشديد رفض اسرائيل الامتثال لقرارات الامم المتحدة الرامية الى انهاء احتلالها للاراضي العربية في فلسطين ، والجولان السورية ، وأجزاء من جنوب لبنان ، ومواصلة سلطات الاحتلال الاسرائيلية إنشاء المستوطنات في تلك الاراضي ، وجلب المهاجرين اليهود الجدد مما يؤدي الى حرمان السكان الاصليين من ارضهم وسيادتهم على مواردهم الطبيعية ، وبالتالي الى عرقلة نموهم الاقتصادي والاجتماعي ، وعرقلة عملية السلام في الشرق الاوسط . وفي هذا السياق ، اكد الوزراء الحاجة الملحة إلى انهاء هذا الاحتلال . وإذ اخذ الوزراء في الاعتبار التطورات الاخيرة في قضية الشرق الاوسط ، دعوا إلى وقف انشطة الاستيطان هذه وإلى إزالة هذه المستوطنات من جميع الاراضي العربية المحتلة .

٣٨ - ولاحظ الوزراء الحالة الناشئة في جنوب افريقيا التي ادت حتى الان إلى إلغاء بعض قوانين الفصل العنصري الرئيسية . وإذ أخذ الوزراء في الاعتبار الجهود الجارية لوضع حد للعنف في جنوب افريقيا ، دعوا إلى اتخاذ مزيد من المبادرات لتناول الدستور غير الديمقراطي القائم الآن . وفي هذا الصدد ، أيد الوزراء الدعوة إلى التعجيل بعملية المفاوضات من خلال وضع تدابير مؤقتة مناسبة للاشراف على فترة الانتقال إلى جنوب افريقيا ديمقراطية وكذلك عقد جمعية تأسيسية منتخبة بالطرق الديمقراطية لوضع مشروع دستور جديد . وإذ لاحظ الوزراء أن المستوى الحالي للتغييرات في جنوب افريقيا لم يتعمق بعد ولم يصل إلى نقطة اللاعودة ، لاحظوا كذلك ضرورة إبقاء الضغط على جنوب افريقيا بغية التعجيل ببدء مفاوضات حقيقية . ودعا الوزراء كذلك إلى مواصلة تقديم المساعدة للقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا .

٣٩ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لإنهاء استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ، لاسيما ضد البلدان النامية كوسيلة لفرض ارادة دولة على دولة أخرى بالقوة ، هذا الاتجاه المستمر الذي اتخذ أشكالا جديدة كما يتبين من حالات الحصار والمقاطعة وتجميد الموجودات ضد بلدان نامية . ولاحظ الوزراء أن هذه التدابير القسرية لم تأذن بها أجهزة الامم المتحدة ذات الصلة .

٤٠ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للقرار ٢/١٣ الذي اتخذته لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثالثة عشرة والذي لقي التأييد في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩١ ، هذا القرار الذي يعتبر أنه من المناسب تماما عقد مؤتمر للامم المتحدة معني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ربما في عام ١٩٩٧ لاستعراض السياسات الماضية والبت في استراتيجية ومبادئ توجيهية للعمل في المستقبل . ويمكن لتخطيط وتنمية المستوطنات البشرية أن يعززا بدرجة كبيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والمساهمة بالتالي في تخفيف حدة الفقر وتشجيع التنمية القابلة للإدامة .

٤١ - وفي سياق إعادة تنظيم وتنشيط الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة ، رحب الوزراء بإنشاء برنامج جديد هو برنامج الامم المتحدة لمكافحة المخدرات وأعربوا عن رغبتهم في تعزيز هذا البرنامج .

٤٢ - وكرر الوزراء تاكيد اهمية المسائل الاجتماعية داخل منظومة الامم المتحدة . واكدوا ضرورة بذل جهود متضافرة من جانب البلدان النامية لإقامة التنسيق والانسجام في مواقفها في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بإمكانية عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية .

ثالثا

٤٣ - اكد الوزراء الاهمية التاريخية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سوف يعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وقد بعث عقد هذا المؤتمر ، لاسيما في البلدان النامية ، الآمال في أن تعالج المسائل البيئية والتنمية بصورة متكاملة ، كما بعث أمل جميع المواطنين في الكرة الارضية في قيام نمط حياة قابلة للاستمرار في بيئة نظيفة ومامونة وصحية .

٤٤ - واكد الوزراء من جديد احكام قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ التي تتضمن التزامات ومبادئ واهداف ، واكدوا انه ينبغي ادماجها في نتيجة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وكرروا التاكيد بانه ينبغي للتعاون الدولي أن يدعم ويكمل السياسات والجهود الوطنية في البلدان النامية الرامية الى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار فيها . وأية مشاركة مثمرة من جانب البلدان النامية في الجهود الدولية المتعلقة بحماية البيئة وتعزيزها تعتمد على تنشيط النمو والتنمية في هذه البلدان .

٤٥ - وأبرز الوزراء الظروف الشاقة التي تتعرض لها البيئة والتي تفرضها أنماط الانتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار في البلدان المتقدمة النمو . وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية رئيسية إزاء تدهور البيئة ، وينبغي لها أن تتخذ الإجراءات العلاجية المناسبة .

٤٦ - وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء أنه ينبغي اتاحة موارد مالية جديدة واضافية للبلدان النامية وأنه ينبغي نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى هذه البلدان على أساس تفضيلي وبشروط غير تجارية لتمكينها من تناول الهموم البيئية .

٤٧ - وأكد الوزراء أهمية المراحل النهائية للعملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، لاسيما اللجنة التحضيرية الرابعة ، التي ينبغي لها أن تتوصل إلى قرارات نهائية بشأن جميع المسائل لتقديمها كتوصيات إلى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وأعربوا عن الامل في أن تكون نتيجة المؤتمر متوازنة ووفقا للتوقعات الناشئة عن هذا المؤتمر ، لاسيما في البلدان النامية ، هذه النتيجة التي تتجسد في إعلان مبادئ ، وبرنامج عمل ، واتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ، واقتراحات بشأن الترتيبات المؤسسية .

٤٨ - وأكد الوزراء أنه بالاضافة الى الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها ، من الضروري متابعة وتحقيق الاهداف الواردة في برنامج عمل كاراكاس بشأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وفي هذا السياق ، دعوا البلدان المانحة وكذلك مؤسسات الامم المتحدة الى القيام في جميع برامجها بتقديم الدعم لهذه الجهود بغية تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية . وشدد الوزراء أيضا على أهمية النظر العاجل في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب : "التحدي الذي يواجه الجنوب" .

٤٩ - وأحاط الوزراء علما بتأجيل الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق الذي كان مقررا عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وفي هذا الصدد ، طلب الوزراء الى رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك أن يجري فورا المشاورات اللازمة مع الدول الاعضاء لإيجاد مضيف للاجتماع . وفي حالة عدم تلقي أية دعوة لاستضافة الاجتماع بنهاية نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، يتوقع من رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يتخذ التدابير الضرورية لعقد الاجتماع الثامن في موعد مناسب ، يفضل أن يقع في آب/أغسطس ١٩٩٢ في إحدى اللجان الاقليمية أو في نيويورك .

- - - - -